

المحور الخامس: ظاهرة التمييز العنصري في افريقيا

أولاً: تعريف التمييز العنصري:

التمييز العنصري هو التقليل من قيمة الأشخاص وإقصائهم على أساس خصائص جسدية أو ثقافية أو عرقية تعسفية مُفترضة والتي تُنسب إليهم من غيرهم. هذه الخصائص تُبنى من قبل أطراف بارزة في المجتمع على أساس إيديولوجيات عنصرية عمرها مئات القرون. هكذا يتم تقسيم الناس إلى مجموعات مثل البيض مقابل السود. الجنس الراقي والجنس المنحط وهكذا.

بينما العنصرية هي الاعتقاد بأن مجموعة معينة هم أرفع مستوى من مجموعة أخرى. ويمكن التعبير عن العنصرية بشكل علني على شكل نكات عنصرية، واقتراء أو جرائم كراهية. ويمكن أن تكون متجذرة أكثر في المواقف والقيم والمعتقدات النمطية.

ولم يكن التمييز العنصري عبارة عن نزوة أو مزاج أو طبع خاص بالأشخاص فقط بل تحول عند بعض الدول و الامم إلى فلسفة و عقيدة دول وحكومات متعاقبة حيث يتم على اساسها التصرف مع الشعوب و سن القوانين التنظيمية، و تبقى القارة الغفريقية أكثر المناطق في العالمو الشعوب الافريقية اكثر الشعوب التي تعرضت لهذه الممارسة خاصة خلال فترة الاستعمار الاوربي.

ثانياً: أنواع التمييز العنصري في افريقيا:

العنصرية في أفريقيا هي عنصرية من جانب السكان الأفارقة بين مجموعات عرقية مختلفة فيما بينها. اعتماداً على البلد والاصول و العرق، تمارس العنصرية في شكل تمييز أو جرائم ضد مجموعات عرقية مختلفة.

ثالثاً: التمييز العنصري في زمبابوي:

كانت زمبابوي مستعمرة بريطانية، وكانت تسمى روديسيا الجنوبية، سميت زمبابوي بعد الاستقلال، وهو اسم مشتق من لغة الشونا المحلية (وهي إحدى اللغات البانتو) التي تعني البيت (الحجري او القصر الحجري). كانت روديسيا ديمقراطية محدودة بمعنى أن لديها نظام ودستور برلماني مع أحزاب سياسية متعددة تتنافس على المقاعد في البرلمان، ولكن نظراً لأن التصويت كانت تهيمن عليه أقلية المستوطنين البيض، وكان الأفارقة السود يمثلون أقلية فقط في ذلك الوقت، كانت تعتبر دولياً كدولة عنصرية.

الحزب السياسي الذي سيطر في السنوات التي تلت إعلان الاستقلال من جانب واحد هو الجبهة الروديسية، التي عُرفت فيما بعد باسم الجبهة الجمهورية. ظل إيان سميث البريطاني رئيساً للوزراء إلى غاية عام 1979. فبموجب دستور عام 1961، (الذي تم من خلاله اعلان الاستقلال من جانب واحد)، نص على تعيين مسؤول حكومي من قبل البرلمان. لكن هذا البرلمان كان يضم 65 عضواً منتخباً، وكانت قوائم الناخبين تشترط المؤهلات التعليمية والممتلكات والدخل، لهذا كانت القائمة الرئيسية للمواطنين الذين استوفوا المعايير العالية في هذه المجالات 95% من البيض و 5% من السود أو الآسيويين. وبالتالي فإنه سيكون أعضاء البرلمان البيض عددهم خمسين وسيكون أعضاء السود عددهم 15 فقط.

اعتبر الروديسيون أن النظام كان عادلاً على نطاق واسع لأن تقسيم حصة السلطة بنسبة 15/50 يعكس المساهمات النسبية للمجتمعات البيضاء والسوداء في (جباية الضرائب). كان التقدم إلى حكم الأغلبية السوداء ممكناً ضمن ترتيب دستور عام 1961 إذا توفرت فيهم شروط التعليم و الثروة .

وبهذا كان على المجتمع الأسود أن يقبل بصبر فترة طويلة من حكم الأقلية البيضاء تليها فترة طويلة من تقاسم السلطة، قبل تحقيقهم للأغلبية البرلمانية.

قامت حكومة الجبهة الروديسية في النهاية بصياغة دستور جديد. أدى هذا إلى ترسيخ حكم الأقلية البيضاء وجعل البلاد جمهورية، بعد نتيجة الاستفتاء لصالحه في عام 1969. بموجب هذا الدستور الجديد، كان هناك برلمان من مجلسين يتألف من مجلس شيوخ منتخب بشكل غير مباشر، ومجلس نواب منتخب بشكل مباشر، حيث تم حجز غالبية المقاعد للبيض بشكل أكثر فعالية مما كان عليه الحال بموجب دستور جمهورية روديسيا 1961. كان منصب الرئيس الجديد منصباً احتفالياً، مع بقاء السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء.

كانت النتيجة الفورية لهذا القانون أن 270,000 أبيض لديهم 50 مقعداً و 6 ملايين أفريقي لديهم 8 مقاعد في الجمعية، مع وجود عدد قليل من الزعماء الأفارقة لديهم 8 مقاعد أيضاً. كما اصدر البرلمان ذو الاغلبية البيضاء قانون زراعي جديد 1969، ينص على ضرورة تقسيم الاراضي بالتساوي بين السود المالكين وهم الاغلبية من السكان الاصليين مع البيض الوافدين الذين يشكلون اقلية، حيث تحصل بموجب هذا القانون السود الأفارقة على 17976 مليون هكتار، وتحصل الأوربيون على مساحة 17980 مليون هكتار.

وحتى وإن اعتبرنا هذا القانون قد منح اخيرا للسود ارضا تساوي تقريبا الاراضي الممنوحة للبيض فإن القانون ايضا نص على منع السود من شراء إلا 10 بالمائة فقط من الاراضي المخصصة للشراء بالنسبة اليهم، أي أن السود فقدوا حتى امكانية توسيع اراضيهم بشراء المزيد من الاراضي الا في حدود ضيقة حدا و محدودة. كما أن افضل الاراضي الخصبة موجودة لدي الطرف الاوربي.

من الناحية الاقتصادية تم وضع السود الافارقة في وضعية أدني من وضعية الاوربيين لأنه لا يستطيع أن يوسع ممتلكاته كما أنه لا يستطيع أن يستثمر في ليطور نشاطه الاقتصادي و بالتالي لا يستطيع يرتفع وضعه الاجتماعي.

رابعاً: مظاهر الفصل العنصري في زمبابوي:

1, في ميدان التعليم:

أما ميدان التعليم فكان يتميز بقوانين تمييزية وعنصرية وهذا لأن الحق في الانتخاب يحدده المستوى التعليمي، لهذا تعمل قوانين البيض على الحد من مواصلة السود لتعليمهم. فبذلك سيشغل السود وظائف اقل قيمة من الوظائف التي سيشغلها البيض.

يوجد في روديسيا الجنوبية (زمبابوي) نوعان من التعليم؛ واحد مخصص لسود وآخر مخصص للبيض، والميزانية المخصصة لقطاع التعليم الخاص بالبيض مرتفعة بعشر مرات

عن القطاع الخاص بالسود، كما أن 75 بالمائة من ميزانية التعليم الخاص لاسود توجه للتعليم الابتدائي فقط، كما قانون التمييز العنصري جعل التعليم الثانوي إجباريا على الاوربيين و لكنه ثانوي بالنسبة للافارقة. بينما كان الاساتذة الذين يعينون للتدريس في قطاع التعليم الخاص بالسود يطلب منهم كفاءات اقل من الذين يدرسون في قطاع الاوربيين، وهذا ما لا يسمح لمعظم الافارقة من الانتقال الى المرحلة الثانوية من التعليم. حيث يتوجع نسبة كبيرة منهم الى التكوين المهني. بينما جل الاوربيين ينتقلون الى المرحلة الثانوية بسبب نوعية التعليم الابتدائي الجيد الذي يتلقونه. هذا فضلا عن كون التعليم الابتدائي لم يكن متاحا لمعظم سكان الارياف من السود.

2, في ميدان الشغل:

بما أن البيض الاوروبيين قد استولوا على الاراضي الجيدة في روديسيا فقد كان عليهم ايجاد اليد العاملة من أجل خدمتها، وكذا في حاجة إلى أيدي عاملة للعمل في المناجم وفي الصناعة، خاصة وأن القانون يعطي للأوروبيين وحدهم الحق في استغلال المناجم والاستثمار فيها، مع انها موجودة في الاراضي التي يسكنها السود. وامام رفض السود العمل في مناجم الاوروبيين فقد كان لزاما فرض ضرائب مرتفعة على السود، إذ فرضت عليهم حتى ضريبة تعدد الزوجات. وأما هذه النفقات اضطر السود الأفارقة الى العمل في مشاريع البيض الصناعية حتى يوفروا ثمن تلك الضرائب.

3. في الميدان الزراعي:

هنا وُجد هناك نظامان للزراعة، فهناك المناطق الريفية الافريقية أين يوجد الزراعة التقليدية وهي زراعة معاشية، وهناك زراعة صناعية متطورة ذات امكانيات تكنولوجية وهي زراعة واسعة خاصة بالأوروبيين البيض. فكان الفلاحون الأفارقة يضرون للعمل في حقول الاوروبيين حتى يوفرون رزق يومهم. فكانت الفلاح الافريقي يتلقى عشر ما كان يتلقاه نظيره الاوربي من أموال، فمثلا هناك إحصائيات تعود لسنة 1979 تقول أن مداخيل الفلاح الافريقي السنوية قدرت بـ332 دولار روديسي، بينما تلقى الفلاح الاوربي 3300 دولار.

وهذا طبعا انعكس على المستوى المعيشي لكل فئة. فالافارقة يعيشون في ظروف سيئة مع أنهم هم من يساهمون بالأغلبية الساحقة في الايدي العاملة المحركة للحياة الاقتصادية لروديسيا.

أما بخصوص العلاقة بين صاحب العمل أو المسؤول الابيض مع العامل البسيط أو الخادم والموظف الافريقي فقد حددها القانون وهي كما يلي:

إذا تردد العامل الافريقي في أداء وظيفته أو لم يتقنها أو تعرض لصاحب العمل أو زوجته أو ابنه بأي كلام غير مقبول، وإذا غاب عن العمل أو تأخر عن وقت العمل بدون رخصة، أو وُجِدَ في حالة سكر أثناء العمل فإنه يتعرض لعقوبات جنائية قاسية جدا، وهذا ينطبق على كل الأعمال سواء في البيوت أو الحقول أو الضيعة أو المصانع او المناجم.

كما تم سن قانون يمنع الافارقة السود البطالين التواجد أو مجرد المشي في المناطق الصناعية الخاصة بالأوروبيين ولا حتى في المدن الكبرى إلا برخصة تعين لهم وقتا محددا من أجل البحث عن العمل فقط.

4. في المجال السياسي:

كان هناك حكومتين، حكومة خاصة بالجزء الأوربي، وهي حكومة ديمقراطية مستمدة من النظام البريطاني، فهي مزودة ببرلمان وغير عنصرية، وحق الانتخاب مشروط بالمستوى التعليمي والغنى، الذي هو من نصيب الأوربيين، بينما السود الذين يعيشون في هذا الجزء كعمال وعددهم اكبر من عدد الأوربيين فإنهم محرومون من الانتخاب، فالبرلمان الذي يتكون من 60 نائب فيه 16 افريقي اسود فقد و هم معظمهم من زعماء القبائل المعينين، و ممن تتوفر فيهم المستوى التعليمي و الغنى. بينما كانت هناك حكومة خاصة بالافارقة السود ولكن يسيرها الأوربيون البيض.

رابعا. روبرت موغابي ومحاربة سياسة الفصل العنصري:

أسس المناضل الروديسي جوشوا نكومو حركة سياسية نضالية إفريقية عرفت باسم "اتحاد شعب زيمبابوي الأفريقي (ZAPU) عام 1961 ورفع شعار المساواة في الحقوق الانتخابية بين السود والمستوطنين البيض في روديسيا، ثم تعرضت هذه الحركة للحظر من طرف السلطات البريطانية الاستعمارية في عام 1962، وتعرضت هذه الحركة لانشقاق بين مناضليها تمخض عن ولادة حركة سميت زانو "ZANU" بقيادة روبرت موغابي، و رغم ان جوشوا نكومو قد عمل على التفاوض مع البريطانيين من أجل إقامة اتحاد إفريقيا الوسطى لكن دون نتيجة.

في 1964 اعتقلت السلطات البريطانية الزعماء الأفارقة في روديسيا بمن فيهم روبرت موغابي وجوشوا نكومو عام 1964 وظلوا في السجن مدة طويلة اقتربت من عشر سنوات وفي هذه الأثناء بدأ موغابي تعلم القانون، وفي عام 1974 أطلق سراحه، فترك موغابي روديسيا وتوجه إلى موزمبيق وتولى بنفسه قيادة جيش زانو الذي تموله الصين والمعروف باسم جيش التحرير الزيمبابوي الإفريقي القومي. 1975 قتل زميله في النضال تشيبوتو حين كان في زيارة إلى زامبيا، وأدين أحد قادة جيش التحرير بهذه العملية، فاضطر موغابي إلى تشكيل ميليشيا خاصة به حتى لا يحمي نفسه.

في هذه الأثناء كان الرئيس الامريكي كيسنجر يمارس ضغوطه على البريطانيين لإلغاء حكم الأقلية البيضاء، وهو ما مهد لتشكيل حكومة يتم فيها اقتسام السلطة تجهز لأول انتخابات في البلاد، وعلى الرغم من فوز (المجلس القومي لإفريقيا المتحدة) بزعامة آبل موزورويوا ((Abel Muzorewa) - وهو اسقف وسياسي قومي زيمبابوي- في الانتخابات إلا أن جبهة موغابي لم تعترف بنتائج الانتخابات وكذلك جبهة جوشوا نكومو واستمر في القتال، واستجابت الحركات المتصارعة لدعوات الحوار في عام 1979، وانتهت المحادثات بإقرار دستور جديد لجمهورية زيمبابوي الجديدة، وتم تحديد موعد لإجراء الانتخابات في فبراير 1980 .

بناء للاتفاق فإن موغابي كان من المفروض أنما إلى البلاد مع قبوله بأن تكون هناك 20 مقعدا محجوزة للنواب البيض في البرلمان وبعدهم تغيير الدستور لمدة عشر سنوات قادمة، وبالفعل وصل موغابي إلى بلاده وسط مظاهرات ترحيب صاخبة عام 1979، وفاز موغابي بالانتخابات ورأس موغابي أول حكومة لبلاده في 4 مارس 198 وتم انتخاب نديبيلي رئيسا للجمهورية.

عرفت فترة حكم الرئيس نديبيلي التي كان رأس حكومتها موغابي القضاء على سياسة التمييز العنصري في زمبابوي حيث اصحح النظام التعليمي وأعاد للافارقة الحق في التعليم حيث تزايدت نسبة التمدرس لدى الافارقة ب232 بالمائة و جعل التعليم مجاني، و اهتم ببناء المستشفيات و تطوير الصحة، لكن في سنة 1983 قامت حركة تمرد وحرب اهلية من اجل فك الاتحاد بين حزبي زانو(ZANU) و زابو(ZAPU) وقامت هناك حرب اهلية انتهت باتفاق سلام سنة 1987، وتم القضاء نظام الفصل العنصري، و انتخاب موغابي رئيسا للموزمبيق سنة 1990.

خامسا: التمييز العنصري في رواندا:

الثورة الرواندية وتُعرف أيضًا بثورة الهوتو أو الثورة الاجتماعية أو رياح التدمير هي فترة من العنف العرقي في رواندا بين عامي 1959 و1961 بين الهوتو والتوتسي، وهما اثنين من أكبر ثلاث مجموعات إثنية في رواندا. شهدت الثورة على تحول البلاد من مستعمرة بلجيكية فيها ملكية من التوتسي إلى جمهورية مستقلة تسيطر عليها مجموعة الهوتو.

حُكمت رواندا من قبل ملكية من التوتسي منذ القرن الثامن عشر على الأقل بسياسات مترسخة موالية للتوتسي ومناهضة للهوتو. تعاقبت ألمانيا وبلجيكا في السيطرة على رواندا حتى بدايات القرن العشرين، إذ حكمت الأمتين الأوربيتين البلاد من خلال الملوك وسياسة مرسخة داعمة للتوتسي. بعد عام 1945، تطورت نخبة مناهضة من الهوتو أدت إلى تدهور العلاقات بين المجموعات. تحركت قيادة التوتسي من أجل استقلال سريع لتعزيز سلطتها، ودعت نخبة الهوتو لانتقال السلطة من التوتسي إلى الهوتو (وهو موقف تنامي دعمه من قبل الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والحكومة الاستعمارية).

بدأت الثورة في نوفمبر عام 1959، بسلسلة من التمردات والحرائق المتعمدة في منازل التوتسي بعد الهجوم على أحد القيادات الفرعية للهوتو، دومينيك مبونيوموتوا، من قبل متطرفين التوتسي. انتشر العنف بسرعة على طول البلاد. سعى الملك وسياسيو التوتسي من أجل هجوم معاكس للاستيلاء على السلطة وطرد الهوتو والبلجيكين لكنهم أحبطوا من قبل الكولونيل البلجيكي غاي لوغيست الذي أحضر من قبل الحاكم الاستعماري. أعاد لوغيست تأسيس القانون والنظام بادئاً برنامجاً للترويج وحماية نخبة الهوتو. استبدل البلجيكيون بعد

ذلك العديد من زعماء وقادة التوتسي بالهوتو، وجعلوا من الملك كيغيلي الخامس ملكًا صوريًا؛ فر كيغيلي لاحقًا من البلاد. رغم العنف المضاد للتوتسي، نظمت بلجيكا انتخابات محلية في منتصف ستينيات القرن العشرين. سيطرت أحزاب الهوتو على معظم المقاطعات ما أنهى الثورة بصورة فعلية. أعلن لوغيسيت وقائد الهوتو غريغوري كايياندا رواندا جمهوريةً متمتعة بالحكم الذاتي عام 1961، وأصبحت البلاد جمهوريةً مستقلة عام 1962.

تسببت الثورة بهجرة 336 ألف من التوتسي على الأقل إلى البلدان المجاورة حيث عاشوا لاجئين هناك. رغم سعي المنفيين للعودة مباشرةً إلى رواندا، فقد انقسموا بين أولئك الساعين للمفاوضات وأولئك المتمنين بإسقاط النظام الجديد. أنشأ بعض المنفيين مجموعات مسلحة (أطلق عليها لقب إنينزي أو الصراصير من قبل حكومة الهوتو) شنت هجمات داخل رواندا. حدث أكبر هجوم في أواخر عام 1963 عندما اقترب هجوم مفاجئ من كيغالي. قاتلت الحكومة وهزمت المتمردين وقتلت الآلاف من التوتسي المتبقين في رواندا. لم يشكل اللاجئون خطرًا بعد ذلك حتى تسعينيات القرن العشرين، عندما أشعلت الجبهة الوطنية الرواندية من لاجئي التوتسي حربًا أهلية وأجبرت حكومة الهوتو على المفاوضات. أدى ذلك إلى تصاعد في تطرف الهوتو والإبادة الجماعية عام 1994، وفيها قُتل نصف مليون من التوتسي قبل أن تسيطر الجبهة الرواندية الوطنية على البلاد

1, رواندا ما قبل الاستعمار

يُعد شعب توا أول من سكن ما يُعرف الآن برواندا، وهم مجموعة من شعب البيغمي الصيادين والملتقطين الذين استوطنوا المنطقة في الفترة بين 8000 و3000 قبل الميلاد واستمروا في البلاد حتى اليوم. في الفترة بين 700 قبل الميلاد و1500 بعد الميلاد، هاجر عدد من مجموعات البانتو إلى رواندا وبدأوا بتقريغ الغابات من أجل الزراعة. بعد خسارة معظم مناطق سكنهم، انتقل شعب توا سكان الغابات نحو الجبال. يملك المؤرخين عدة نظريات حول هجرة البانتو. وفقًا لنظرية من تلك النظريات، أول المستوطنين كانوا من الهوتو؛ هاجر التوتسي لاحقًا وشكلوا مجموعة عرقية مختلفة على الأغلب من أصل كوشتي. تقول نظرية مغايرة إن الهجرة كانت بطيئة وثابتة، إذ كانت المجموعات القادمة تندمج في المجتمع الموجود (بدلًا من غزوه). في هذه النظرية تصاعد التفريق بين الهوتو والتوتسي لاحقًا بصفته تفريقًا طبقيًا بدلًا من كونه تفريقًا عرقي

اندمج السكان، أولًا في العشائر (أوبوكو) وفي حوالي ثماني ممالك بحلول عام 1700. كانت البلاد خصبة ومكتظة بالسكان، وكانت ممالكها مسيطرة اجتماعيًا بصورة صارمة. أصبحت مملكة رواندا، التي تحكمها عشيرة التوتسي نيجينيا، مهيمنة بشكل متزايد في منتصف القرن الثامن عشر. منذ نشأتها كقوة طوبارشية صغيرة بالقرب من بحيرة موهازي، توسعت المملكة من خلال الغزو والاستيعاب، ووصلت إلى ذروتها في عهد الملك (موامي) كيغيلي روابوجيري بين عامي 1853 و1895. وسع روابوجيري المملكة غربًا وشمالًا، مطبقًا إصلاحات إدارية شملت أوبوهكي (وفيها تنازل قادة التوتسي عن الماشية والمكانة المميزة لصالح عملاء الهوتو أو التوتسي مقابل الخدمات الاقتصادية والشخصية) وأوبوريتوا

(نظام سخرة أُجبر فيه الهوتو على العمل لزعماء التوتسي). أدت إصلاحات روابوجيري إلى حدوث صدع بين سكان الهوتو والتوتسي.

حدد مؤتمر برلين عام 1884 المنطقة لألمانيا، مع حدود غير دقيقة [6] عندما اكتشف غوستاف أدولف فون غوتزنن البلاد بعد عشر سنوات، اكتشف أن مملكة رواندا تضم منطقة خصبة شرق بحيرة كيفو. أرادت ألمانيا هذه المنطقة، التي طالب بها ليوبولد الثاني أيضاً كجزء من دولة الكونغو الحرة الخاصة به (التي ضمتها بلجيكا لتشكيل الكونغو البلجيكية عام 1908). لتبرير ادعائها، بدأت ألمانيا سياسة الحكم من خلال الملكية الرواندية ودعم زعماء التوتسي؛ سمح هذا النظام بالاستعمار بقليل من القوات الأوروبية. يوهي الخامس موزينغا، الذي ظهر كملك بعد أزمة الخلافة بعد وفاة والده روابوجيري والصراع مع القوات البلجيكية، رحب بالألمان واستخدمهم لتعزيز سلطته. أصبحت المنطقة بمثابة الحدود الغربية لشرق إفريقيا الألمانية. سمح الحكم الألماني بالاستمرار في سياسة مركزية روابوجيري، وتعمق الخلاف بين التوتسي والهوتو

سيطرت القوات البلجيكية على رواندا وبوروندي خلال الحرب العالمية الأولى، وأصبحت البلاد تحت السيطرة البلجيكية في عام 1919 بتفويض من عصبة الأمم، وأطلق عليها رواندا-أوروندي. على الرغم من أن بلجيكا واصلت في البداية أسلوب الحكم الألماني من خلال النظام الملكي، بدأت في عام 1926، سياسة الحكم الاستعماري المباشر بما يتماشى مع النمط في الكونغو. تضمنت الإصلاحات تبسيط نظام الزعماء الثلاثة المعقد، لذلك كان رئيس واحد (عادة من التوتسي) بدلاً من ثلاثة (تنقسم عادة بين التوتسي والهوتو) يحكم منطقة محلية. توسعت الإصلاحات البلجيكية أيضاً أوبوريتروا (نظام السخرة من قبل الهوتو لزعماء التوتسي) ليشمل الأفراد، وليس المجتمعات فقط، ولمناطق لم يشملها النظام من قبل. بدأ زعماء التوتسي عملية إصلاح زراعي بدعم بلجيكي؛ استولى التوتسي على مناطق الرعي التي كانت تسيطر عليها تقليدياً جماعات الهوتو وخصصوها بأقل تعويض [8].

ابتداءً من أواخر عشرينيات القرن العشرين، تصاعد دور الكنيسة الكاثوليكية. شجعت الحكومة البلجيكية على ذلك، لأن الكهنة يعرفون البلاد جيداً ويسهلون إدارتها. تحول العديد من الروانديين (بما في ذلك نخبة التوتسي)، حيث كانت الكاثوليكية شرطاً أساسياً متزايداً للتقدم الاجتماعي. رفض الملك موزينغا التحول، وفي عام 1931 خُلع من قبل الإدارة البلجيكية؛ وخلفه ابنه الأكبر موتارا الثالث رودايجوا وأصبح في النهاية أول ملك مسيحي لرواندا. خلال ثلاثينيات القرن الماضي، قدم البلجيكيون مشاريع واسعة النطاق في مجالات التعليم والصحة والأشغال العامة والإشراف الزراعي، بما في ذلك المحاصيل الجديدة والتقنيات الزراعية لتحسين الإمدادات الغذائية. على الرغم من تحديث رواندا، ظل التوتسي في السلطة، تاركين الهوتو محرومين وخاضعين للعمل القسري على نطاق واسع. في عام 1935، قدمت بلجيكا بطاقات الهوية، واصفة الفرد بأنه توتسي أو هوتو أو توا أو متجنس. على الرغم من أن الهوتو الأثرياء كانوا قادرين في السابق على أن يصبحوا من التوتسي بصورة شرفية، إلا أن بطاقات الهوية أنهت المزيد من الحراك الاجتماعي

سادسا: التمييز العنصري في موريتانيا:

حازت موريتانيا على لقب آخر معقل للعبودية بسبب انتشار الرق العنصري القائم على أساس النسب في البلاد على الرغم من المراسيم المتتالية التي صدرت لمنع هذه الممارسة منذ الستينيات. بعد الاستقلال، أقر الدستور الموريتاني لعام 1961 أن جميع الموريتانيين متساوون. وألغيت العبودية في عام 1981 بموجب مرسوم رئاسي، وبذلك أصبحت موريتانيا آخر بلد في العالم يلغي الرق. وبسبب عدم وجود آليات إنفاذ، تم تجريم العبودية عام 2007 ومرة أخرى عام 2015. ومع ذلك، لا تزال هذه الممارسة مستمرة ولا يخضع للملاحقة [القضائية] سوى عدد قليل من "سادة" العبيد.

على الرغم من الخطوات العديدة التي اتخذتها موريتانيا لإلغاء الرق، فإن استمرار الرق لم يكن دون مقاومة. فقد قاد الحراطين، والعبيد، والعبيد السابقون، وأبنائهم، داخل المجال الثقافي العربي الإسلامي في موريتانيا (العرب السود)، مقاومة منظمة ضد الرق العنصري القائم على أساس النسب في البلاد. فقد تأسست حركة "الحر" بقيادة مسعود ولد بلخير، باعتبارها منظمة تهدف إلى تحرير وإعتاق الحراطين عام 1978. وسعت الحركة إلى القضاء على آثار العبودية، والوصمات المرتبطة بالرق، ومواجهة التهميش السياسي الذي كفل تبعية السود وخضوعهم.

بيد أن الخلاف حول هوية الحراطين أدى إلى انقسام حركة الحر الرائدة إلى مجموعتين في أواخر الثمانينيات. فقد أيدت قيادة الحركة جزءاً من وجهة نظر الحكومة، التي يهيمن عليها البيض، حول الرق. وأكدت على أنها ليست حزباً أسود وأن قضايا موريتانيا ليست عنصرية. وأصبحت الحركة صوت الحراطين الذين رأوا أن مستقبلهم يتمشى على نحو وثيق مع البيضان (البيض). ومن ثم اعتبرت إحدى المجموعتين أن الحراطين هم عرب على نحو مؤكد لا لبس فيه. أما المجموعة الثانية فقد اعتبرت أن هوية الحراطين تختلف عن جميع المجموعات الإثنية الأخرى، سواء العرب أو الأفارقة. ونظراً لقرون من الاستعباد من قِبَل العرب البيض والبربر، فإن الحراطين الناطقين بالعربية يتقاسمون التراث الإثني العرقي المتوارث مع الأفارقة السود غير الناطقين باللغة العربية من سكان موريتانيا والسنغال المجاورة: هالبولار، وفولاني، وسونينكيه، وولوف، وبامبارا.

أضعف الخلاف حول هوية الحراطين نفوذ حركة الحر. وبات يُنظر إليها على أنها منظمة مؤيدة لمصالح البيض، مما أسفر عن استعلاء بعض الحراطين، وكذلك أنها منظمة تتحاشى التحالف مع الموريتانيين السود غير الناطقين باللغة العربية، بما في ذلك الحركة المعروفة اختصاراً باسم حركة "فلام" (القوات الأفريقية لتحرير موريتانيا). وعلى الرغم من أن جزءاً أساسياً من حركة الحر يدعم وجهة نظر البيضان، فقد قامت الحكومة الموريتانية في بعض الأحيان بقمع الحركة واعتقال قادتها.

طالب حزب "العمل من أجل التغيير"، وهو حزب سياسي أسسه الناشط في حركة الحر، مسعود ولد بلخير، عام 1995، بتنفيذ قانون مكافحة الرق وإنهاء العنصرية ضد السود في البلاد. بيد أن الحزب تم حظره عام 2002 عندما أدان بلخير استمرار العبودية وتهميش الحراطين خلال إحدى جلسات الاستماع في البرلمان.

تتضمن جهود تعبئة المجتمع المدني المناهضة للعبودية والمناهضة للعنصرية في موريتانيا منظمة "نجدة الرقيق" و"مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية" المعروفة بحركة "إيرا". تأسست منظمة "نجدة الرقيق" عام 1995، وكان يرأسها أحد مؤسسي حركة الحر، بوبكر ولد مسعود". وقد شملت المنظمة البيضان والأفارقة السود، بالإضافة إلى الحراطين. وعلى الصعيد المحلي، استهدفت حملتها العبيد في المناطق الريفية، والبحث عن العبيد الهاربين ومساعدتهم؛ أما على الصعيد الدولي، فقد استهدفت كل من المنافذ الأوروبية التقليدية (البريطانية والفرنسية) والمنافذ الأمريكية الجديدة. وقد اختير الاسم نفسه بعناية ليتردد صدها على كلا جانبي المحيط الأطلسي.

منذ عام 2015، كانت "مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية" (إيرا - موريتانيا) بمثابة الطليعة الثورية لحركة الحراطين الاجتماعية. تأسست مبادرة إيرا - موريتانيا عام 2007 على يد أحد القادة السابقين في منظمة "نجدة الرقيق"، بيرم ولد الداه اعبيد، وأدانت عدة أمور على رأسها استخدام الإسلام كمبرر لدونية الحراطين، وسعت إلى عرض جميع قضايا الرق المزعومة أمام المحاكم القانونية، واتخذت موقفاً قوياً ضد السخرة والاسترقاق المنزلي